موراتينوس يبحث الهجرة والصحراء الغربية مع المسؤولين الموريتانيين في نواكشوط

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

مهاجرون من شمال افريقيا في قبضة حرس الشواطئ المالطيون الذين اعترضوا رحلتهم نحو اوروبا في مياه البحر الابيض المتوسط

قررت موريتانيا واسبانيا توطيد تنسيقاتهما في مجال ملاحقة المهاجرين السريين بما يحد من تدفقهم نحو أوروبا.

جاء ذلك ضمن أمور تمخضت عنها زيارة أنهاها ميغيل انخيل موراتينوس وزير الشؤون الخارجية والتعاون الاسبانية أمس لموريتانيا ودامت يومين.

وشدد وزيرا خارجية موريتانيا وإسبانيا في مؤتمر صحافي مشترك مساء أمس الاربعاء على التفاهم بين الحكومتين الموريتانية والاسبانية حول أمور التعاون وحول تنسيق المسائل المتعلقة بصد الهجرة السرية، مؤكدين على متانة الروابط بين موريتانيا ومملكة اسبانيا.

وأعرب وزيرالخارجية الاسباني عن ارتياح حكومته للاستفتاء الذي عبر فيه الشعب الموريتاني يوم الأحد عن موافقته على الدستور المعدل بنسبة ساحقة.

وقال ان اسبانيا «وقفت دائما مع جهود إرساء الديمقراطية في موريتانيا، ويمكنني القول ان موريتانيا بامكانها ان تعول على الدعم الاسباني»، مضيفا ان «الشعب الموريتاني ورئيسه وسلطاته يستحقون التهنئة على هذا الالتزام بدمقرطة الحياة السياسية في البلاد».

وقال «إنني أعبر عن امتنان الحكومة والشعب الاسباني لجهود موريتانيا وتعاونها المتميز في مجال محاربة الهجرة السرية، سواء تعلق الامر بالجهود الذاتية او المشتركة في هذا المجال».

وقال وزيرالخارجية الاسباني إن مشكلة الهجرة السرية التي تتفاقم باستمرار قد خفت حدتها الآن، مستدركا ان ذلك «لايعني ان نبقى مكتوفي الايدي حيال محاربتها، وانما يتعين علينا جميعا العمل وترجمة ذلك بشكل مسؤول في الاطار الثنائي من اجل مواجهة هذه الشبكات والعصابات التي تبحث دائما وبمختلف الوسائل عن الطرق الخارجة عن القانون».

واكد في هذا الاطارالتزام بلاده بتدعيم التعاون في مختلف المجالات «ليس ثنائيا فحسب وانما في اطار الاتحاد الاوروبي» الذي قال انه «ينبغي ان يكون فاعلا رئيسيا ليس فقط في مجال محاربة الهجرة السرية وانما في مختلف جوانب التنمية الاخرى التي تخص موريتانيا».

وقال ان اسبانيا «ظلت تدعم موريتانيا على الدوام في جهودها التنموية، سواء على مستوى الاتحاد الاوروبي او على مستوى صندوق النقد الدولي»، مضيفا ان وجوده في موريتانيا حاليا وتوقيعه على عدد من الاتفاقيات يبرهن على الارادة الاسبانية في العمل مع موريتانيا.

واعلن الوزير الاسباني أنه وقع صباح امس في نواكشوط اتفاقية مع برنامج الامم المتحدة للتنمية، تقدم بموجبها اسبانيا خمسمائة الف يورو لدعم المسلسل الانتخابي في موريتانيا. كما وقع اتفاقية أخرى في مجال العون الغذائي لمساعدة موريتانيا وبروتوكول اتفاق في مجال الصيد التقليدي من اجل خلق فرص للتشغيل وتعزيز المستقبل الاقتصادي لهذا القطاع الهام.

وردا على سؤال حول رؤية اسبانيا للحل السياسي في الصحراء الغربية، قال موراتينوس ان هذه المشكلة تم «التطرق لها خلال محادثاتنا وهناك تطابق لوجهات النظر بين الجانبين على صعيدها».

وقال «لقد عبرنا عن دعمنا لقرارات مجلس الامن الأخيرة ذات الصلة من اجل ايجاد حل عادل ونهائي يقبله الطرفان وجميع الاطراف».

وأوضح موراتينوس أنه ناقش مع الرئيس الموريتاني قضية الصحراء، معلنا ان هناك اتفاقا على تضافر الجهود من اجل ايجاد الحل المناسب.

من جهته قال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني أحمد ولد سيدي أحمد إن العلاقات بين موريتانيا واسبانيا «متميزة وواعدة وسيجري العمل في الأشهر القادمة لتعزيزها، وكلنا متفائلون لمستقبلها».

وجوابا على سؤال بشأن الدعم الذي قدمته اسبانيا لموريتانيا في مواجهة الهجرة السرية، قال ولد سيدي احمد ان العلاقات بين البلدين لاتقتصر على الهجرة السرية وان التعاون يشمل قطاعات متعددة.

وقال إن موريتانيا «ليست دولة مصدر لهذه الظاهرة وانما دولة عبور لمواطني الدول الشقيقة جنوب الصحراء الذين يحاولون ويخاطرون في بعض الاحيان بارواحهم، عابرين الحدود الموريتانية سواء برا اوبحرا في طريقهم الي اسبانيا».

وقال ولد سيدي أحمد «نحن عازمون على القضاء على هذا التدفق وتعاون اسبانيا معنا ايجابي جدا على هذا الصعيد، وقد عملنا في الاسابيع الاخيرة وبرهنا على اننا في مستوى تطلع الشرعية الدولية».

وأضاف: «يتعين ان لاننسى ان موريتانيا ليست دولة مصدر للهجرة السرية وسنجد الفرصة في مؤتمر الرباط المقرر في تموز/يوليو المقبل لمناقشة هذه المشكلة» مجددا أن موريتانيا من جانبها مستعدة دائما لايجاد حل يأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد الظاهرة.

وأشار الوزير الموريتاني إلى ان تدخل السلطات الموريتانيا على صعيد هذا الملف يعرف تنوعا ونشاطا، وقال ان موريتانيا قدمت جملة مطالب الى الحكومة الاسبانية و«نحن مستعدون لمواصلة التعاون في هذا المجال من اجل تسيير هذا الملف».

انباء عن تدخل ملك المغرب في الخلاف بين الاحزاب حول مشروع قانون الانتخابات

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

تتحدث مصادر حزبية مغربية عن تحكيم الملك محمد السادس في الخلاف بين الاحزاب حول مشروع القانون المنظم للانتخابات وما تم التوافق عليه بين وزارة الداخلية واحزاب الاغلبية الحكومية.

وتتبنى احزاب لم يتسن لها الفوز في انتخابات 2002 طلب التحكيم فيما تعلن احزاب الاغلبية تحفظها ويشارك الاغلبية تحفظاتها احزاب تنتمي للمعارضة، ونقلت صحيفة «الاحداث» عن المتحفظين وصف طلب التحكيم بمجرد مبادرة لا تلقى الدعم.

وينص مشروع القانون المنظم للانتخابات كما تم التوافق عليه بين الاغلبية ووزارة الداخلية على اعتماد اللائحة المحلية كنمط للاقتراع واشتراط 7 بالمائة من الاصوات كعتبة تسمح للاحزاب للمشاركة في الحصول على مقاعد والاشتراط على الاحزاب التي لم تحصل على 2 بالمئة في انتخابات 2002 الحصول على 500 توقيع لمواطنين بينهم على الاقل 100 توقيع لمنتخبين.

وقال حزب الاتحاد الدستوري (يمين معارض) بشأن مشروع القوانين الانتخابية التي صاغتها وزارة الداخلية واحزاب الاغلبية الحكومية انه «من غير الممكن اللجوء الى طلب التحكيم الملكي في كل مشروع يجري الاختلاف حوله بل يجب ترك الفرصة للنقاش داخل البرلمان».

واعتبر الاتحاد الدستوري انه «غير معني بالبلاغ الموقع من طرف 15 حزبا رافضا للاجراءات الانتخابية الجديدة» واستنكر الحزب الاشتراكي الموحد (يسار معارض) اعتماد نسبة 7 في المائة كحد أدنى للمشاركة في عملية توزيع الدوائر المحلية أو الوطنية و«ابتداع شروط جديدة ومجحفة للترشيح».

وحذر بلاغ للحزب وزع في مهرجان جماهيري نظم بالرباط مساء الثلاثاء الحكومة من «النتائج السلبية لمقترحاتها» وحملها كل المسؤولية عن هذه الاختيارات.

وشارك في المهرجان الذي نظم حول الاجراءات المتعلقة بنمط الاقتراع لانتخابات 2007 هيئات وتيارات يسارية وفعاليات حقوقية دعت الى اعتماد نمط اقتراع تعددي لائحي نسبي بلا عتبة وكذا لائحة أكبر للنساء إضافة إلى تمثيل المغاربة المقيمين في الخارج.

وأكد الحزب الاشتراكي الموحد تشبثه بـ«ضرورة توفير شروط اجراء انتخابات حرة ونزيهة بما في ذلك القيام بمراجعة شاملة للوائح الانتخابية والتوافق على التقطيع الانتخابي واعتماد اقتراع ديمقراطي لائحي يعبر عن واقع الخريطة السياسية المغربية بدون اي هيمنة أو اقصاء».

وأعرب عن «تطلعه إلى حلفائه في الصف اليساري وكل القوى الديمقراطية والى الهيئات الحقوقية واطارات المجتمع المدني وعموم الرأي العام، للعمل على مواجهة هذه الخطوات والتصدي لها وتكثيف الجهود لاقرار اصلاحات سياسية».

ودعا رشيد المدور عضو اللجنة السياسية لحزب العدالة والتنمية الاصولي المشارك في البرلمان الى «ضرورة توسيع المشاورات مع مختلف الاحزاب السياسية التي اعلنت مشاركتها في الاستحقاقات القادمة دون تمييز بين مؤيد للحكومة او معارض لها».

واعتبر المدور ان «القوانين الانتخابية تمثل القواعد الاساسية التي ستنظم في ضوئها الاستحقاقات القادمة وينبغي ان تتم في جو من التوافق في ظل مرحلة الانتقال الديموقراطي التي يمر منها المغرب» مضيفا ان حزبه «يدين كل اشكال العرقلة امام مرشحي الاحزاب السياسية التي حصلت على اقل من ثلاثة بالمائة او الاحزاب التي ستشارك لاول مرة بما فيها تلك التي كانت تقاطع الانتخابات» ووصف الحزب المغربي الليبرالي الاتفاق بين وزارة الداخلية والاغلبية الحكومية حول بعض الاجراءات الانتخابية بـ«الخدعة السياسية التي تمكن الاغلبية الحالية من الاحتفاظ بموقعها واعادة انتخابها في افق استحقاقات 2007».

وقال الحزب الذي سجل اسفه لما تم التوافق عليه في بلاغ له ارسل لـ«القدس العربي» ان الاتفاق بين وزارة الداخلية والاغلبية مناورات ديموقراطية واداة لمصادرة الحقوق الوطنية التي تقرها القيم الحضارية معتبرا ان هذا التوافق يشكل «سابقة جديد من نوعها تكرس التحيز لفئة دون اخرى .. وهي اعمال منافية لمبادئ الانصاف وقيم الاخلاق واسس الديموقراطية».

واشاد الحزب بنزاهة وكفاءة وزير الداخلية شكيب بن موسى الا انه وصفه بـ«من المبتدئين في المجال السياسي»، واوضح ان التلاعب يشكل سابقة جديدة من نوعها ومن المحتمل ان هي تحققت ان تكون بالسجلات المؤرخة للديمقراطية المعاصرة لكونها تعد اعظم عملية نصب واحتيال عرفها تاريخ الممارسة الديمقراطية في مفهومها الكوني.

وفي وقت تدعو فيه منظمات نسائية الى رفع نسبة تمثيل المرأة بالبرلمان من خلال زيادة عدد مقاعد اللائحة الوطنية للنساء من 30 مقعدا الى ثلث مقاعد مجلس النواب (375 مقعدا) تمهيدا لحصولهن على نصف المقاعد قررت ممثلات وممثلو منظمات حقوق النساء وحقوق الإنسان غير الحكومية، إطلاق حملة إقليمية بالمنطقة العربية تحت شعار «المساواة دون تحفظ». تتوخى هذه الحملة حث الدول العربية على سحب التحفظات على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها.

وقال بلاغ للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ان العالم العربي يشكل منطقة شاسعة تزخر بموارد بشرية واقتصادية وبمؤهلات حضارية ساهمت في بلورة القيم الكونية لكنها تسجل، في نفس الوقت، أعلى الفوارق بين الرجال والنساء في التمتع بحقوق الإنسان، مع الإبقاء على التمييز القانوني تجاههن والخرق الصارخ لحقوقهن الإنسانية. ووجهت الجمعية نداء لحكومات دول المنطقة من أجل إقرار المساواة بين الرجال والنساء في الكرامة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان مواطنة كاملة للنساء، من خلال رفع كل التحفظات على مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الجزائر تؤسس لوبي في الكونغرس الأمريكي للدفاع عن مصالحها

■ الجزائر ـ يو بي آي: أشرف سفير الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية الأمين خربي على انشاء لجنة الجزائر في الكونغرس الأمريكي للدفاع عن المصالح الجزائرية.

وقالت وكالة الأنباء الجزائرية امس الأربعاء أن هذه اللجنة التي أعلنت الثلاثاء يرأسها مناصفة الجمهوري ايد رويس عن ولاية كاليفورنيا والديمقراطية شيلا جاكسون لي ممثلة لولاية تكساس.

ونقل المصدر عن نواب وشيوخ أمريكيين تأكيدهم للعمل على تعزيز العلاقات بين الجزائر وواشنطن من خلال «ترقية صورة الجزائر والدفاع عن مصالحها سيما فيما يتعلق ببعض الملفات الهامة التي تمس كل المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والدبلوماسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية».

وفي هذا الاطار قال خربي ان هذه اللجنة «تعد حدثا يعكس مدى عمق وبعد علاقات الصداقة والثقة والاحترام والتعاون بين البلدين وهذا منذ السنوات الأولى لكفاح الجزائر من أجل التحرير الوطني حين كان عضو مجلس الشيوخ ورئيس الولايات المتحدة فيما بعد جون فجيرالد كنيدي الى جانب أعضاء آخرين من الكونغرس يدافعون عن قضية الجزائر»، مذكرا بدور الدبلوماسية الجزائرية في تحرير رهائن السفارة الأمريكية في طهران بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران.

وأكد أن انشاء لجنة الجزائر في الكونغرس «يشكل مرحلة هامة في تطوير وتعزيز وتعميق العلاقات المتعددة الأشكال بين الجزائر والولايات المتحدة» مشيرا الى أنها تعد «تطورا ملموسا في سير مجرى التاريخ الذي ميز منذ عشرات السنين علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين».

وتوقع خربي أن يكون لهذه اللجنة دور هام في «ترقية شراكة استراتيجية بين البلدين على المدى البعيد».

ونقل عن ايد رويس الذي يرأس اللجنة الفرعية الخاصة بالارهاب الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية التابعة للجنة العلاقات الخارجية لغرفة النواب قوله ان هذه اللجنة «ليست مجرد مجموعة برلمانية للصداقة أو جماعة ضغط بل تعد تجمعا برلمانيا يضم أعضاء من غرفتي البرلمان الأمريكي على اختلاف انتمائهم السياسي يعملون على اعطاء العلاقات الجزائرية الأمريكية على المدى القصير بعدا جديدا في مستوى الامكانات الهامة للتعاون والشراكة والاستثمار التي هم بصدد تطويرها أو يعتزمون تطويرها لصالح البلدين وشعبيهما». وأضاف المسؤول الأمريكي أن الاصلاحات العديدة التي باشرتها الجزائر في السنوات الأخيرة «تجعل المجتمع الدولي ينظر اليها كبلد راغب في تشييد مجتمع عصري يحترم حقوق الانسان ورفاهية السكان كما يصنفها في قائمة الدول التي قامت بكفاح مثالي ضد الارهاب».

من ناحيتها، قالت شيلا جاكسون لي ان «مهمة لجنة الجزائر بالكونغرس الأمريكي لا تتمثل فقط في ترقية العلاقات بين البلدين على جميع المستويات سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بالشعوب والشباب والمرأة والصحة والتربية والمجتمع المدني بل تتمثل أيضا في اغتنام نفوذ البرلمانيين الأمريكيين في احداث تغيير في الرؤى والمواقف ازاء هذا البلد الذي ما فتئ يحرز تقدما على الدرب الصحيح وتوسيع التعاون والاستثمار والشراكة وابراز نجاح وكفاح وانتصارات الجزائر الحديثة على غرار كفاحها ضد الارهاب ودعمها للقضايا العادلة».

ويعزو مراقبون التقارب الحاصل منذ خمس سنوات بين البلدين الى مسارعة الرئيس بوتفليقة في تعزية الرئيس الأمريكي عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وعرضه تعاون بلاده ووقوفها بقوة مع واشنطن في محاربتها لـ«الارهاب». وكان من ثمار ذلك أن أعلن الرئيس الأمريكي تزكيته لاعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية ثانية وألحق الجزائر بالدول التي تحظى بنظام الأفضلية في التعاملات التجارية بالاضافة الى اعلان دعمه المطلق لانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة.

وتطور الأمر بين البلدين الى أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للجزائر خلال العامين 2004 و2005 بقيمة فاقت 11 مليار دولار.

كما تطور التعاون الأمني بين البلدين في منطقة الساحل الغربي لافريقيا وفي جنوب الصحراء الكبرى بعد اعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال أكبر تنظيم مسلح متشدد في الجزائر تأييدها لتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن العدو رقم واحد للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شاركت الجزائر بدعم أمريكي لأول مرة في تاريخها في مناورات أطلسية قبالة السواحل الكرواتية العام 2002، جاء ذلك بعد انضمامها العام 2000 الى الحوار الأطلسي الذي بدأه حلف الناتو مع ست دول عربية واسرائيل العام 1994 .

الجزائر تقول ان 200 متمرد استسلموا بموجب العفو

■ الجزائر ـ رويترز: قال وزير الداخلية نور الدين زرهوني في تصريحات نشرت امس الاربعاء ان نحو 200 مقاتل اسلامي جزائري استسلموا حتى الان بموجب العفو الذي يستهدف انهاء سنوات من العنف.

ويمثل هذا العدد ربع العدد الاجمالي للمقاتلين الذين قال مسؤولون انهم مطلقو السراح عندما بدأ سريان العفو في شباط/فبراير. والعفو الذي ينتهي سريانه في اب/اغسطس جزء من اجراءات مصالحة تهدف الى وضع نهاية مؤكدة لسنوات من اراقة الدماء قتل خلالها 200 الف شخص في دولة يعد الاستقرار فيها مسألة مهمة لامن الشمال الافريقي ومنطقة البحر المتوسط كلها. ونقلت صحيفة «المجاهد» التي تدعمها الحكومة عن زرهوني قوله ان عدد المتمردين الذين سلموا انفسهم في الاشهر الاخيرة «ليس بعيدا عن 200».

وكان زرهوني قد قال في السابق ان نحو 800 مقاتل مازالوا ناشطين. لكنه في تصريحاته التي نشرتها صحيفة «المجاهد» امس الاربعاء لم يذكر رقما جديدا بشأن العدد الاجمالي للمتمردين الذين يعرف انهم مازالوا مطلقي السراح. وشهد الجزائر هذا الشهر تصعيدا في الهجمات التي يشنها متشددون اسلاميون قتل فيها 31 شخصا.

ويعتقد خبراء امن ان معظم اعمال القتل من تنفيذ الجماعة السلفية للدعوة والقتال وهي أكبر حركة تمرد محظورة رفضت عرض العفو الذي اعلنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ويعطي عرض السلام للمقاتلين الاسلاميين ستة اشهر للاستسلام والحصول على عفو بشرط الايكونوا مسؤولين عن مذابح أو اعمال اغتصاب أو تفجيرات.

وافرجت السلطات عن 2200 متشدد اسلامي من السجون بموجب اتفاق السلام الذي يقدم تعويضا لضحايا العنف والذين فقدوا وظائفهم لصلتهم المشتبه بها بجماعات المتمردين.

واشنطن تطلب من طرابلس التعويض على عائلات لوكربي

«هيومن رايتس ووتش» تطالب بالتحقيق في تمرد في سجن ابو سليم الليبي عام 1996

■ القاهرة ـ نيويورك ـ اف ب: حثت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الامريكية للدفاع عن حقوق الانسان امس الاربعاء ليبيا على فتح تحقيق في قمع تمرد في سجن ابو سليم ادى قبل 10 سنوات الى مقتل مئات المعتقلين.

وقالت سارة لياه ويتسن مديرة قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المنظمة في بيان «قتل على ما يبدو مئات من السجناء في سجن ابو سليم» في 28 و29 حزيران/يونيو عام 1996.

واشارت المنظمة ومقرها نيويورك الى ان السلطات الليبية لم تعلن تفاصيل عمليات القتل ولا العدد الحقيقي للقتلى او هوياتهم.

واكدت المنظمة ان احد المعتقلين حينها في سجن ابو سليم روى لها ان حراس السجن قتلوا اكثر من 1200 سجين وتخلصوا من جثثهم.

ونقلت «هيومن رايتس ووتش» عن منظمة ليبية للدفاع عن حقوق الانسان مقرها سويسرا ان السلطات ابلغت فقط 112 عائلة بموت ابنائها في ابو سليم.

وشددت المنظمة على «حق عائلات السجناء المفقودين بمعرفة مصير اقربائهم». واضافت «يتوجب على الحكومة (الليبية) ان تتعاون لتسليط الضوء على هذا الحادث المأساوي».

يذكر بان «مؤسسة القذافي للتنمية» التي يديرها سيف الاسلام، نجل الزعيم الليبي معمر القذافي، طالبت في تموز/يوليو عام 2003 السلطات بالتحقيق في وفاة عدد من المعتقلين بطريقة مشبوهة بدون ان تحدد عدد هؤلاء او انتماءاتهم السياسية.

وفي اطار سعي ليبيا لتحسين صورتها في الخارج افرجت السلطات في اذار/مارس الماضي عن 84 سجينا من جماعة الاخوان المسلمين المحظورة كانوا قيد الاعتقال منذ اواخر التسعينات.

وكانت علاقات ليبيا بالغرب قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد ان اعلن القذافي في كانون الاول/ديسمبر عام 2003 تخليه عن السعي للحصول على اسلحة دمار شامل.

لكن النظام استمر بالحد من حريات التعبير وبسجن المعارضين من امثال فتحي الجهمي الذي يواجه عقوبة الاعدام بسبب انتقاداته للقذافي.

من جهة اخرى طلبت وزارة الخارجية الامريكية الثلاثاء من الحكومة الليبية ان تفي بتعهداتها وتدفع التعويضات المتوجبة لعائلات ضحايا اعتداء لوكربي.

وقال مساعد المتحدث باسم الوزارة ادم ايرلي «بالتأكيد، نرغب ان يتم احقاق الحق» لعائلات ركاب الرحلة 103 التي كانت تقوم بها احدى طائرات شركة بانام وانفجرت فوق مدينة لوكربي في اسكتلندا. واضاف «نحن ندعم الجهود الرامية الى دفع تعويضات».

وكانت ليبيا اقرت بمسؤوليتها بعد 15 عاما تقريبا على وقوع الحادث وذلك في رسالة الى الامم المتحدة خلال صيف 2003 وقبل ان توقع مع لندن وواشنطن اتفاقا للتعويض على الضحايا يتعلق بدفع 7,7 مليار دولار اي عشرة ملايين دولار لكل عائلة تدفع على ثلاث دفعات.

ومع ذلك، رفضت ليبيا دفع القسم الاخير من التعويضات بحجة ان الموعد النهائي لشطب ليبيا عن لائحة الدول الداعمة للارهاب والوارد في الاتفاق قد انقضى ولم ينفذ بعد.

وكان يجب ان يتخذ هذا القرار الخميس الماضي.

واوضح المتحدث ان الحكومة الامريكية «تعمل بنشاط من اجل تشجيع الحكومة الليبية» على دفع القسم الاخير من التعويضات.

واعرب برلمانيون امريكيون مع ذلك عن سخطهم.

وتساءل خصوصا النائب الجمهوري جون سويني «كيف يمكن ان تثق الولايات المتحدة بليبيا عندما تثير هذه الاخيرة نقطة تفصيلية شرعية لتتنصل من دفع تعويضات لعائلات 189 امريكيا قتلوا بوحشية وبموافقتها».

وكان اعلن في 15 ايار/مايو الماضي عن استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين واشنطن وطرابلس.

وبدأت العاصمتان باجراءات للتقارب بينهما بعدما اعلنت ليبيا عن تخليها عن برنامج اسلحة الدمار الشامل في كانون الاول/ديسمبر 2003 .

رغم كثرة منتديات الحوار الحضاري والديني

استطلاع شمل 14 الف شخص في عدة دول يؤكد تفاقم الشرخ بين «غرب مسيحي» و«شرق اسلامي»

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تتسع الهوة تدريجيا بين العالم العربي ـ الاسلامي والعالم الغربي المسيحي لتتحول مقولة «الشرخ الأسطوري» الى واقع ملموس، على الأقل هذا ما كشفه استطلاع جديد للرأي شمل عددا من الدول الغربية والاسلامية. ولعل أسعد الناس بهذه النتيجة المفكر الأمريكي صاموئيل هانتغتون الذي بشر بـ«حرب الحضارات» منذ سنوات.

استطلاع الرأي أنجزه معهد بيو للأبحاث ما بين 31 اذار/مارس و14 ايار/مايو الماضيين وقدمت نتائجه خلال الأيام الماضية وشمل 13 دولة وبلغ مجموع المستجوبين 14 ألف شخص، وهي عينة كافية لاستنتاج خلاصات قريبة من الواقع.

والدول التي شملها هي نيجيريا وباكستان وأندونيسيا وتركيا ومصر والأردن في العالم الاسلامي ويلاحظ غياب الدول العربية بحكم أن وزنها في صنع الأحداث يتقلص لصالح الاسلامية كتركيا وأندونيسيا، وتم اختيار المانيا وفرنسا والولايات المتحدة واسبانيا وبريطانيا من العالم الغربي المسيحي ثم روسيا التي تحتل تصنيفا خاصا.

والخلاصة الرئيسية هي أن «العالم المسيحي والاسلامي» ينظران الى بعضهما البعض بعين الريبة وغياب الثقة، فالمسلمون لا يترددون في وصف نظرائهم الغربيين بالأنانية المفرطة والاستعلاء، في حين يرى الغربيون أن المسلمين متطرفين ومتزمتين. وتتصدر اسبانيا وهي البلد الأوروبي الأقرب الى الحضارة العربية والاسلامية هذه الظاهرة، ذلك أن 83 % من سكانها يصفون المسلمين بالمتطرفين.

ويبدو أن المواطنين الاسبان الذين يقبلون كل البرنامج الانتخابي لرئيس حكومتهم خوسي لويس رودريغيث سباتيرو يعارضونه فقط في مقترحه المنادي بـ«تحالف الحضارات».

ويبقى الخيط المشترك الوحيد بين 14 ألف مستجوب بغض النظر عن الجنسية والمعتقد أن الجميع يؤكد على ضرورة تقدم العالم الاسلامي اقتصاديا للخروج من دائرة الفقر والحاجة. وحتى حول هذه النقطة يتفرع اختلاف حول الأسباب.

المسلمون يعتقدون أن أوروبا والولايات المتحدة من خلال الماضي الاستعماري عوامل رئيسية وراء فقرهم، بينما يرى الغربيون المسيحيون أن السبب هو فساد الأنظمة العربية والاسلامية التي تضع مصالحها قبل مصالح شعوبها ومصير أمتها.

ولعل المفاجئ في الاستطلاع أن صورة المسلمين أحسن بكثير في الولايات المتحدة منها في أوروبا. في حين أن أندري كوهوت مدير معهد بيو للأبحاث يعتقد جازما أن اعتقاد المسلمين القاطنين في الغرب بالديمقراطية يؤهلهم الى لعب دور الجسر الحضاري بين العالمين.

ويبقى تحميل المسلمين كل المساوئ للغرب وخاصة بشأن تخلفهم من أسباب التخلف نفسه، فعندما تيقن سكان أمريكا اللاتينية أن العيب يوجد فيهم وفي أنظمتهم بالأساس وبدأوا ثورة التغيير الحالية بدأت مجتمعاتهم تتغير، فهل سينهج العرب والمسلمون هذا الطريق «المستقيم»؟

أما النظرة السلبية التي تتضخم يوما عن يوم لدى العالم الغربي حول المسلمين، وهو ما تؤكده أرقام استطلاع الرأي هذا، فمردها حسب الباحثين الاجتماعيين دور وسائل الاعلام التي تروج لأطروحات من يصنفون بـ«خبراء الخوف والاسلاموفوبيا» والذين خصهم الباحث الفرنسي فيسنت غيسر في كتابه «اسلاموفوبيا الجديدة» بانتقادات شديدة.

ويؤكد جيسر أن ارتفاع معاداة المسلمين والنظرة السلبية لا يمكن نهائيا فصلها عما تروجه وسائل الاعلام الغربية من أفكار مجانبة للصواب عن الاسلام باستضافتها بعد 11 ايلول/سبتمبر لمفكرين من الدرجة الثالثة مثل الايطالية أوريانا فالاتشي والفرنسي ديل فال وتوزيع روايات لكتاب حاقدين مثل ميشيل هويلبك هذا الذي ألف رواية حققت أرقاما قياسية تسمى «بلاتفورم»، وينوي بطلها وبالمناسبة يسمى ميشيل وكأن الكاتب يجد نفسه في البطل، قتل أكبر عدد من المسلمين لسبب بسيط أنه لا يحب الاسلام. وهكذا باسم حرية الابداع يسمح بالترويج للجريمة.

وهكذا، ورغم كثرت الندوات حول حوار الحضارات والأديان خلال السنتين الأخيرتين، فالواقع يؤكد وفق هذا الاستطلاع تفاقم «الشرخ بين غرب مسيحي وشرق اسلامي».

منظمة شبابية تبحث موضوع المشاركة السياسية في ضوء قانون الانتخابات بالمغرب

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من الطاهر الطويل:

تشكو بعض المنظمات الشبابية بالمغرب من ضعف تمثيل الشباب في الحياة السياسية المحلية، وصعوبة اندماجهم في مؤسسات الدولة والمجتمع، وذلك على الرغم من كل الخطابات التي تتحدث عن أهمية وحيوية هذه الشريحة الاجتماعية.

هذه الوضعية حذت بـ«مبادرات الشباب المغربي»، وهي منظمة تابعة لحزب جبهة القوى الديمقراطية المعارض، الى نعت اللعبة الديمقراطية في المغرب بالاختلال، مؤكدة على مسؤولية كل المنظمات الشبابية المغربية كشريك أساسي في البناء الديمقراطي، لابداء رأيها في تحديد ملامح النظام الانتخابي الجديد، باعتباره شأنا عموميا يهم عموم المجتمع وقواه الحية.

وفي هذا الاطار، تنظم «مبادرات الشباب المغربي» اليوم ندوة في موضوع «القانون الانتخابي وسؤال المشاركة السياسية للشباب». والندوة التي سينشطها ممثلو المنظمات الشبابية الحزبية، ستكون مناسبة لتعميق النقاش حول وضعية الشباب المغربي، للخروج بخلاصات واقتراحات من شأنها الاسهام في النهوض بآفاق مشاركته في الحياة السياسية بالمغرب.

وأفاد بلاغ في الموضوع تلقت «القدس العربي» نسخة منه أن هذه الندوة ستسعى الى طرح اشكالية علاقة القانون الانتخابي بالمشاركة السياسية للشباب، وذلك ليس فقط لارتباط هذا الموضوع بالمرحلة السياسية، بل لارتباطه أيضا بالمجال السوسيو تاريخي والثقافي للمغرب، حيث ما زال موضوع القوانين الانتخابية يشكل على هذا المستوى مجالا خصبا مغريا بالنقاش والتحليل، ومازالت تطرح الأسئلة حول ظروف بلورة هذه القوانين وحول أثرها على ضمان تمثيلية عادلة لجميع التيارات والشرائح الاجتماعية وبالتالي على الحياة السياسية ككل وعلى مسارها الديمقراطي.

وأوضحت الجهة المنظمة أن هدف الندوة ليس هو ربط ضعف تمثيلية الشباب بنمط الاقتراع مع تهميش دور الثقافة السياسية ومناخها العام، بل هو اثارة النقاش في هذا الموضوع المقترح من خلال محاولة الاجابة على ما يثيره من أسئلة ملحة ومقلقة من قبيل: ما هي سبل اشراك الشباب في بلورة السياسيات العامة وفي مقدمتها القوانين الانتخابية؟ أي نظام انتخابي أمثل لضمان تمثيلية الشباب و الرفع من مشاركته السياسية؟ ما هي عوامل ضعف تمثيلية الشباب في المؤسسات المنتخبة خصوصا التشريعية منها؟ هل تشكل «الكوتا» حلا لاشكالية تمثيلية الشباب؟ هل هناك آفاق للعمل المشترك بين التنظيمات الشبابية للعمل من أجل توسيع التمثيلية والمشاركة السياسية للشباب؟

وأشار بلاغ منظمة «مبادرات الشباب المغربي» الى أن مقاربة قانون الانتخابات في علاقته بالمشاركة السياسية للشباب تقتضي استحضار ضعف تمثيلية الشباب في المؤسسات المنتخبة، وكذا داخل التنظيمات الحزبية التي تعمل على تكوين الكوادر السياسية، ليس باعتبار ذلك قدرا محتوما بل باعتباره تجسيدا لاختلال الارادة السياسية للنخب بما فيها الشابة وللحياة السياسية بشكل عام، على الرغم من ادماج مبدأ ضمان تمثيلية الشباب في المنظومة القانونية التي تؤطر عمل المؤسسات الحزبية في الوقت الراهن.